

## اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية

### د. تمارا العمدة

تاريخ الاستلام: ٢٠١٥/١٠/٦

تاريخ القبول: ٢٠١٦/٥/٨

**Abstract:** This study aimed to identify trends in faculty members towards adopting test as a requirement for admission in the Jordanian universities. And the sample of the study consisted of (688) faculty member in Jordanian universities (University of Jordan, Yarmouk University, Jordan University of science and technology, the Hashemite University). The study instrument was distributed "questionnaire". The study found that faculty trends towards testing capabilities in the Jordanian public universities its came moderately and the existence of significant differences on the field of study level faculty trends towards testing capabilities in the Jordanian public universities according (education level), and for category (Master) the existence of significant differences at the level of indication ( $\alpha \leq 0.05$ ) on the study of the level of faculty trends towards testing capabilities in the Jordanian public universities according (education level), For category (Instructor). The study recommended the adoption by the Ministry of higher education for capacity testing as a requirement for admission to the University along with high rate.

Keywords: Testing Capabilities, University admission, Faculty Member.

**المخلص:** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية، وتكوّنت عينة الدراسة من (688) عضواً هيئة تدريس في الجامعات الأردنية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الجامعة الهاشمية) تمّ توزيع أداة الدراسة "الإستبانة" عليهم، وتوصلت الدراسة إلى أنّ اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على مجال الدراسة مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً (المستوى التعليمي)، ولصالح الفئة (ماجستير)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجال الدراسة مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً (الرتبة العلمية)، لصالح الفئة (مدرس)، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد وزارة التعليم العالي لاختبارات القدرات كمتطلب للقبول في الجامعة إلى جانب معدّل الثانوية العامة. **الكلمات المفتاحية:** اختبار القدرات، القبول الجامعي، عضو هيئة التدريس.

### المقدمة

تواجه الجامعات تحدياً مستمراً، يتزايد كل عام، إذ أن عملية اتخاذ قرار بقبول الطلبة للدراسة الجامعية أو رفضهم، لاسيما مع ازدياد أعداد الطلاب وانخفاض موارد الجامعة؛ يحتم على المسؤولين عن سياسة القبول تحري الدقة والموضوعية عند اتخاذ مثل هذه القرارات من خلال استخدام المعايير المناسبة للقبول التي تساعد إلى حد كبير في الوصول إلى قرار يتسم بقدر كبير من العدالة والدقة (السيف، ٢٠٠٤).

ويعد عضو هيئة التدريس النواة التي يركز عليها التعليم العالي، حيث إنه العنصر المغذي والموجه في الحياة الجامعية، وعلى كفاءته وإنتاجه العلمي يتوقف نجاح الجامعة في أداء مهمتها، وبها يقاس وزنها في العالم (الحباري، ٢٠٠١).

وقد كشفت سياسة القبول والتسجيل في الجامعات الأردنية أن درجة الثانوية العامة تعد من أبرز معايير القبول التي تستند عليها الجامعات العالمية في قبول الطالب، وبالمقابل فإن أهم معيار يعول عليه في الجامعات الأردنية هو درجة الثانوية العامة لكن هذا الاعتماد على نسبة الثانوية قد لا يعطي تصوراً حقيقياً عن قدرة الطالب على اجتياز دراسة جامعية معينة كما أن اعتماد مصدر واحد للحسم عند اتخاذ قرار القبول بوصفه مصدرًا غير مشكوك فيه يعد أمراً غير ممكن. ومن هنا تبرز الحاجة إلى استخدام اختبار القدرات في جميع الكليات حتى تكون قادرة على التنبؤ بتحصيل الطالب الجامعي (مرسي، ٢٠٠٢).

أحدث التقدم العلمي التكنولوجي تغيرات أسهمت في التأثير على كافة العلوم والمعارف، وتغيرات كبيرة في أنظمة التعليم العالي، مما أدى إلى ظهور تخصصات جديدة، وقد تطلب ذلك من هذه الأنظمة الأخذ بقدر متزايد من المرونة والتنوع، فالتعليم العالي يعد مظهراً من مظاهر التقدم والتطور في المجتمع، وهو المدخل الطبيعي لمواكبة العصر بمستجداته المتسارعة، ويعد طريقاً لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية (مريزيق والفقيه، ٢٠٠٨: ١٥).

ولكل جامعة جهاز يتولى عمليتي القبول والتسجيل للطلبة لدى الجامعات الخاصة، ويكون لكل جامعة لائحة منشورة توضح فيها أسس القبول، على أن يكون الطالب حاصلاً على الثانوية العامة أو ما يعادلها، شرطاً للدراسة لنيل الدرجات العلمية الجامعية، مع مراعاة التنافس على أساس درجات الطالب في الثانوية أو امتحانات القبول و امتحانات القدرات بين الراغبين في الالتحاق بها (طرابلسية، ٢٠١١).

وأشار (إبراهيم، ٢٠٠٧: ٢٥٥) إلى وجود العديد من المعايير التي يجب أن يشتمل عليها التخطيط الاستراتيجي في سياسة قبول الطلبة ومنها المعايير الشخصية التي تشتمل على سلامة حواس الطالب، خلوه من الأمراض المعدية والمزمنة، والمعايير المهنية من خلال وجود الاتجاه الإيجابي للطلبة نحو المهنة، وقوة الملاحظة، واستخدام حل المشكلات، والمعايير الأخلاقية حيث يجب أن يكون الطالب حسن السيرة والسلوك، وأخيراً المعايير الاجتماعية وتتمثل في وعي الطالب بأهداف المجتمع الذي يعيش فيه، وإدراكه لأهم مشكلات المجتمع، واتجاهاته الإيجابية في التعاون مع الآخرين.

وتختلف سياسة القبول الجامعي من دولة إلى أخرى، حيث أشار مينهان (Moynihan, ٢٠١٤) إلى أن سياسة القبول والالتحاق في جامعة جورج ميسون (George Mason University) من خلال اختبار، ويمكن بعد ذلك يتم مقارنة لمعدلات الطلبة، الذين يتقدمون، ويتم قبول والالتحاق من خلال درجات الاختبار. ووجدت دراسة بيرش وميلير (Birch & Miller, ٢٠٠٥) أن نجاح الطلبة في برامج البكالوريوس هو في الواقع نتاج سلسلة طويلة من العوامل، ويعزى جزء لا يستهان به من نجاحها إلى استيفائها لشروط القبول الجامعية. كما أن درجات امتحان الثانوية العامة هي المتنبئ الأكثر أهمية لمعدلات طلبة السنة الجامعية الأولى (Smith & Naylor, ٢٠٠١); (Warnapala & Silva, ٢٠١١) إلى أن طريقة العلامات الخام (raw score) في تحديد سياسات القبول في الجامعات في سري لانكا يعطي أفضل النتائج من استخدام الدرجات المعيارية (z score) حيث وجد أن استخدام العلامات المعيارية غير ملائم لمعظم الطلاب في معظم الحالات.

وأشار مساعدة (Massadeh, ٢٠١٢) في دراسته إلى أن قواعد وسياسات القبول الجامعي في الأردن تحاول تحقيق التوازن بين الإنصاف والجودة، وإن كان في الواقع هناك بعض الجوانب السلبية الهامة للنظام الحالي؛ فعلى الرغم من أن النظام هو مرض للغالبية العظمى من الشعب الأردني، إلا أنه لا يوجد توازن في الطلب على الأكاديميين والعمال المهرة، ويتضح ذلك أيضاً في انخفاض معدلات تقديم الطلبات للقبول في كليات المجتمع، وثمة عامل آخر جدلي آخر في سياسة القبول الحالية وهو المكرمة، وعلى الرغم من أنه يساعد الكثير من الناس في تغطية التكاليف المالية لتعليمهم العالي، إلا أنه يشكل عبئاً مالياً كبيراً للدولة كل عام، ويدعم حتى الطلاب ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض.

وفي الأردن تعتمد سياسة القبول الجامعي لمرحلة البكالوريوس على أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها، ويكون القبول في الكليات المختلفة وفقاً لمعدل الطالب في الثانوية؛ فلكل كلية الحد الأدنى من المعدل المسموح للقبول فيها (وزارة التعليم العالي الأردنية، ٢٠١٥).

وتعتمد بعض الجامعات في العالم على اختبارات القدرات للقبول الجامعي؛ فمن أغراض القياس والتقييم لأغراض التعيين أو القبول، وهو ما يحدث عند تقديم الطلبة للقبول في الجامعات أو المؤسسات الأخرى، حيث تعتمد علامات المرحلة الثانوية أو وفق امتحانات قبول خاصة بالنسبة لبعض الجامعات (عودة، ٢٠١٠: ٥٦). والنشاط العقلي يقوم على مجموعة من القدرات الأولية والمتمثلة في القدرة المكانية، والقدرة الإدراكية، والقدرة العددية، وقدرة العلاقات اللفظية، والقدرة على التذكر، وقدرة الطلاقة اللغوية، وقدرة التفكير الاستقرائي، والقدرة الاستدلالية، والتفكير الاستنباطي؛ فالقدرات عبارة عن مجموعة من العادات التي تأخذ شكل نظم معينة، وهذه القدرات تتغير وتتعدّل وفق بيئة التي توجد فيها (الطريحي، ١٩٩٩: ١٣).

ومن الدول التي تطبق اختبارات القدرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أشهر اختبارات القبول الجامعي فيها اختبار القدرات الدراسية (Scholastic Aptitude Test SAT) الذي قدّم من قبل مجلس الكلية في عام ١٩٢٦ بهدف توحيد عملية القبول للجامعات والكليات في الولايات المتحدة، ويقوم هذا الاختبار بتقييم القدرة اللفظية والرياضيات من خلال الإجابة على الأسئلة من نوع الاختيار من متعدد، وقد طبقت دول أخرى اختبارات مشابهة للقبول الجامعي مثل السويد، والعديد من الكليات في الولايات المتحدة تستخدم اختبار (SAT) بالتزامن مع سجل المدرسة الثانوية كجزء من عملية اختيارهم للقبول الجامعي (Newton, Whetton, & Benefield, ٢٠٠١).

## مشكلة الدراسة:

يعد اتخاذ قرار بقبول الطالب للدراسة في الجامعة أو رفضه قراراً مهماً بجانبه: القبول أو الرفض؛ نظراً لأهمية إعطاء الفرصة للطالب الذي يستطيع الاستفادة من الدراسة الجامعية والنجاح فيها، ورفض الطالب الذي يحتمل تعثره أو انسحابه. وفي ذلك حماية للطالب من الفشل والإحباط بالإضافة إلى السنوات الضائعة عند الفشل؛ وكذلك حماية للجامعة وتوفيراً لمواردها التي يشكل قبول الطلبة غير الأكفاء فيها هدراً لإمكاناتها، لاسيما مع التكلفة العالية للتعليم الجامعي، سواء كان أكاديمياً أم مهنيّاً، ولعل انتقاء الطالب المناسب للتخصص المناسب يعد من أهم عوامل التقليل من هذه المظاهر.

فهل يمكن تطبيق اختبار القدرات لقبول الطلبة المتقدمين إلى الجامعات الأردنية من خريجي الثانوية العامة بهدف انتقاء أفضل الطلاب الذين تتوفر لديهم القدرات التي تساعدهم على مواصلة دراستهم الجامعية بنجاح، إضافة إلى توفر القدرة على التحصيل الدراسي في جميع التخصصات، وذلك للتقليل من نسبة احتمال التعثر الدراسي ولزيادة الخريجين المتميزين.

وقد تحددت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ١- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية؟
- ٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية، الخبرة الوظيفية، الرتبة الأكاديمية)؟

## أهمية الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في سياسات القبول المستخدمة في الجامعات الأردنية، ومدى إسهامها في زيادة النجاح الأكاديمي للطلبة المقبولين في الجامعة، كما وتسهم في دعم وإثراء القاعدة النظرية للبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، وتسهم في التعرف على أهم أسس القبول التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرار بقبول الطالب أو رفضه.

## هدفت الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية.

## مصطلحات الدراسة:

**عضو هيئة التدريس:** هو كل شخص يحمل درجة الدكتوراه أو الماجستير في حقل من حقول المعرفة، ويقوم بتدريس مادة أو أكثر من المواد المقررة في برامج أي جامعة بإحدى الرتب الآتية: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس.

**اختبار القدرات:** هو اختبار قدرات الطالب للقبول الموحد داخل الجامعات يقدم للجامعة بجانب نتائج الاختبار التحصيلي للطلاب في الثانوية العامة، وهو اختبار يساعد متخذي القرار بقبول الطلبة الذين يتوقع نجاحهم في الحياة الجامعية (الدوسري، ٢٠٠٠).

**أسس القبول الجامعي:** هي الأنظمة والإجراءات التي توضح معايير وشروط اختيار الطلبة للدراسة في الجامعات في التخصصات المختلفة (طرابلسية، ٢٠١١: ٨٦).

## الدراسات السابقة

قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتبين وجود نقص واضح في الدراسات العربية والأجنبية حول متطلبات القبول الجامعي وأسس القبول، وفيما يلي الدراسات التي تم العثور عليها ذات العلاقة مرتبة من الأقدم فالأحدث.

قام الزيود (٢٠٠٠) بدراسة هدفت الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية، وتكوّنت عينة الدراسة من (٩٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية، وتمّ استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج وجود رضی بنسبة متوسطة عن أسس القبول المتبعة حالياً تعزى لمتغير الجامعة والتفاعل بين الجامعة والخبرة لصالح أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود فروق في تصوراتهم لتطوير أسس القبول المتبعة يمكن أن تعزى إلى أي من متغيرات الدراسة، وأوصت بضرورة استخدام أكثر من معيار للقبول الجامعي، وعدم الاعتماد على معدل الثانوية العامة وحده.

وأجرى بيج (Baig, ٢٠٠١) دراسة هدفت إلى تقييم الصدق التنبؤي لاختبار قبول طلبة الطب وطب الأسنان بكراتشي، حيث يدار هذا الاختبار بواسطة جمعية إدارة الأعمال (IBA)، وهو اختبار معرفي صرف ويتضمن أسئلة في الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، وقد استخدمت بيانات طلبة

الدفعات الثلاث الأولى الذين تخرجوا عام ١٩٩٧/١٩٩٨/١٩٩٩، كما استخدمت أسلوب الانحدار لتحليل البيانات، وقد أظهرت الدراسة علاقة ضعيفة جداً وتكاد منعدمة بين نتائج الاختبارات النهائية لطلبة كلية الطب ونتائج اختبارات القبول وعلاقة في الاتجاه السالب بين درجات اختبار القبول ونتائج الاختبار النهائي لطلبة طب الأسنان. وأجرى النجار (٢٠٠١) دراسة هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة التنبؤية لمعايير القبول لجامعة الملك فيصل، وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (٤٣٠) طالباً وطالبة، كان من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن كلا من درجات اختبار القبول ومجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة تعد أهم المتغيرات التي تتنبأ بنجاح الطالب في الجامعة بصفة عامة، وكما أظهرت أنه قد يؤثر تخصص الطالب على هذا النجاح، ولكن هذه النسبة ضعيفة ولا تعطي اختبار القبول أو مجموع درجات شهادة الثانوية أهمية في تفسير التباين في الأداء الجامعي اللاحق، وإن كان اختبار القبول يفسر نسبة أكبر من هذا التباين.

وقام جرادات (٢٠٠٣) بدراسة هدفت التعرف إلى الكشف عن واقع سياسة القبول المعتمدة في التعليم الجامعي في الأردن في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للطلبة، وتكوّنت عينة الدراسة من (١٥١٦) طالباً وطالبة قبلوا في الجامعات الأردنية خلال العام (٢٠٠٣)، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة القبول المعتمدة في الأردن تتفق مع بعض الأسس المطبقة في سياسة القبول في بعض الدول الغربية وتختلف في أخرى، وتوجد علاقة بين العوامل التربوية ووضع الأسرة الاقتصادي، ووضع الأسرة الاجتماعي وشكل قبول الطالب وتخصصه.

وأجرى فالينتينيم (Valentim, ٢٠٠٤) دراسة بعنوان: الالتحاق والعدالة والتحصيل في التعليم العالي لدى الطلبة الأفارقة البرازيليين، وهدفت إلى تبني برنامج لإعداد طلاب الجامعات، وذلك للمنافسة في امتحان القبول في الكليات، وتوثيق العوامل التي تعيق التحاق هؤلاء الطلبة بالتعليم العالي، وأجريت الدراسة في جامعة تيمبل (Temple) في ولاية بنسلفينيا، وأشارت نتائج الدراسة إلى الحاجة لتحسين القبول في البرامج الحكومية لتكون أكثر استجابة للتركيبة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع البرازيلي.

كما قام تروول وألين ووزلي وشيري (Truell, Allen, Woosley & Sherry, ٢٠٠٨) بدراسة بعنوان: استخدام معايير القبول وغيرها من معايير القبول كمؤشر لتخرج طلاب كلية إدارة الأعمال، والغرض من هذه الدراسة تحديد ما إذا كانت معايير القبول في الكلية تساعد على التنبؤ بقدرة الطلاب الجامعيين على التخرج، المتغيرات المحددة تشمل الجنس والعرق الإثنية، والتحصيل الأكاديمي في مادة الرياضيات، والمعدل التراكمي في مادة المحاسبة، والمعدل التراكمي في الكفاءة في استخدام الكمبيوتر، والمعدل التراكمي في الإحصاء، واللغة الانجليزية والرياضيات، وأشارت نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة إيجابية، فكلما ارتفعت المتغيرات الإحصائية الخاصة بالإدارة، زادت احتمالية التخرج.

أما دراسة حنا (٢٠١٢) فهذه الدراسة هدفت إلى تعرف آراء طلبة جامعة حلب على مستوى جودة نظم القبول الجامعي في الجامعة، حيث استخدم استبانته وزعت عينة من طلبة جامعة حلب تكوّنت من (٨٠٠) طالباً وطالبة، وأشارت النتائج إلى أن ثلث العينة يرون أن أساليب جودة القبول الجامعي تستخدم كثيراً، مقابل ما يقرب ربع أفراد العينة يرون أنها تستخدم قليلاً، وما يزيد عن ثلث أفراد العينة يرون أنها لا تستخدم، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين الذكور والإناث وفي التخصص بين الطلبة في مستوى استخدام أساليب جودة نظم القبول الجامعي في جامعة حلب.

وهدف دراسة السهلي (٢٠١٢) إلى التعرف إلى القدرة التنبؤية لاختبار القدرات واختبار الثانوية العامة بالمعدل الجامعي لدى طلبة الجامعات السعودية، وتكوّنت عينة الدراسة من (٤٣١١) طالب وطالبة من طلبة الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين المعدل التراكمي للطلاب وعلامته على اختبار القدرات، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين المعدل التراكمي للطلاب وعلامته على اختبار الثانوية العامة، ووجود اختلاف دال إحصائياً في قدرة اختبار الثانوية العامة على التنبؤ بالمعدل التراكمي للطلاب باختلاف متغير الجامعة ولصالح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما أشارت النتائج إلى قدرة كل من المتغيرين علامة الطالب على اختبار القدرات، وعلامته على اختبار الثانوية العامة على التنبؤ بالمعدل التراكمي للطلاب.

وأجرى (Alnahdi, ٢٠١٥) دراسة بعنوان: اختبار القدرات ونجاح طلبة الكليات: الصحة التنبؤية لاختبار القدرات العامة (GTA) في المملكة العربية السعودية، وبحثت هذه الدراسة الصحة التنبؤية لاختبار القدرات العامة (GTA) في المملكة العربية السعودية. وقد تمّ تحليل بيانات (٢٧٤٢٠) طالب مسجل في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز. وأظهرت النتائج أن أفضل مؤشر يتنبأ بنجاح الطالب في الجامعة هو الجمع بين المعدل التراكمي للمرحلة الثانوية (HSGPA) والاختبار التحصيلي الوطني (NAT). ومع ذلك، كان اختبار الكفاءة العامة أفضل مؤشر للتخرج كمعيار للنجاح.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها ركزت على تناول معايير القبول في الجامعات، واختبار القبول كمؤشر يتنبأ بنجاح وتحصيل الطلبة في الجامعة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تناولها اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول الجامعي، ويمكن أن يكون تطبيق هذه الدراسة بمثابة انطلاقاً لدراسات أخرى في هذا المجال.

### منهجية الدراسة:

تمّ استخدام المنهج المسحي الوصفي، بهدف التعرف إلى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية، حيث تمّ تطوير أداة الدراسة (استبانة) تمّ توزيعها على أفراد عينة الدراسة بغرض تحليل البيانات واستخراج النتائج.

### مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المملكة الأردنية الهاشمية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الجامعة الهاشمية).

وتكوّنت عينة الدراسة من (٧٠٠) عضواً هيئة تدريس في الجامعات الأردنية تمّ اختيارهم عشوائياً من مجتمع الدراسة، حيث تمّ توزيع (٧٠٠) استبانته، اعتمد منها لغايات تحليل البيانات (٦٨٨) استبانته. والجدول (١) يوضح ذلك.

جدول ١. توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٤١٩	٦٠,٩
	أنثى	٢٦٩	٣٩,١
	المجموع	٦٨٨	١٠٠,٠
المستوى التعليمي	ماجستير	٥١	٧,٤
	دكتوراه	٦٣٧	٩٢,٦
	المجموع	٦٨٨	١٠٠,٠
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	٦٤	٩,٣٠
	أستاذ مشارك	٥٢٤	٧٦,١٦
	أستاذ الدكتور	٤٩	٧,١٢
	مدرس	٥١	٧,٤١
	المجموع	٦٨٨	١٠٠,٠
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٦٤	٩,٣
	٥ _ ١٠ سنوات	٥٢٦	٧٦,٥
	١١ _ ١٥ سنة	٦٦	٩,٦
	١٦ - سنة فأكثر	٣٢	٤,٧
المجموع	٦٨٨	١٠٠,٠	
الجامعة	الأردنية	١٩٣	٢٨,١
	اليرموك	١٦٩	٢٤,٦
	التكنولوجيا	١٧٤	٢٥,٣
	الهاشمية	١٥٢	٢٢,١
	المجموع	٦٨٨	١٠٠,٠

يلاحظ من الجدول رقم (١) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس، يظهر أن أعضاء هيئة التدريس من فئة الذكور هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٤١٩) بنسبة مئوية (٦٠,٩٪)، بينما الإناث هن الأقل تكراراً والذي بلغ (٢٦٩) وبنسبة مئوية (٣٩,١٪).
- بالنسبة لمتغير المستوى العلمي، يظهر أن فئة (الدكتوراه) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٦٣٧) بنسبة مئوية (٩٢,٦٪)، بينما فئة (ماجستير) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٥١) وبنسبة مئوية (٧,٤٪).
- بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية، يظهر أن فئة (أستاذ مشارك) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٥٢٤) بنسبة مئوية (٧٦,١٦٪)، بينما جاءت فئة (مدرس) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٥١) وبنسبة مئوية (٧,٤١٪).
- بالنسبة لمتغير الخبرة، يظهر أن فئة (٥ \_ ١٠ سنوات) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٥٢٦) بنسبة مئوية (٧٦,٥٪)، بينما جاءت فئة (١٦ - سنة فأكثر) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٣٢) وبنسبة مئوية (٤,٧٪).
- بالنسبة لمتغير الجامعة، يظهر أن (الجامعة الأردنية) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (١٩٣) بنسبة مئوية (٢٨,١٪)، بينما جاءت (الجامعة الهاشمية) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (١٥٢) وبنسبة مئوية (٢٢,١٪).



## أداة الدراسة

تمّ استخدام الإستبانة كأداة لجميع البيانات والتي تقيس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية، وتكوّنت بصورتها النهائية من (٢٥) فقرة.

## صدق أداة الدراسة

بغرض التأكد من صدق أداة الدراسة "الإستبانة" تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك للحكم على درجة مناسبة الصياغة اللغوية، ومدى انتماء الفقرة للمجال الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى الحذف أو الإضافة وإجراء التعديلات اللازمة على أداة الدراسة، وفي ضوء آراء المحكمين تمّ تعديل بعض الفقرات، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل.

وبغرض استخراج مؤشرات الصدق البنائي لجميع فقرات أداة الدراسة تمّ تطبيقها على عينة استطلاعية مكوّنة من (٣٠) من أعضاء هيئة التدريس تمّ اختيارهم من خارج عينة الدراسة ومن مجتمع الدراسة نفسه، وحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والإستبانة ككل، والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول ٢. معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية

الارتباط مع الأداة ككل	الرقم	الارتباط مع الأداة ككل	الرقم	الارتباط مع الأداة ككل	الرقم
٠,٨١**	١٩	٠,٥٨**	١٠	٠,٦٢**	١
٠,٥٧*	٢٠	٠,٥٥*	١١	٠,٦٣**	٢
٠,٦٣**	٢١	٠,٥٤*	١٢	٠,٦٥**	٣
٠,٧٠**	٢٢	٠,٧٢**	١٣	٠,٦٨**	٤
٠,٧٦**	٢٣	٠,٧٨**	١٤	٠,٧٤**	٥
٠,٥٥*	٢٤	٠,٦٣**	١٥	٠,٧٣**	٦
٠,٧٤**	٢٥	٠,٦١**	١٦	٠,٧١**	٧
		٠,٧٥**	١٧	٠,٦٣**	٨
		٠,٥١*	١٨	٠,٦٥**	٩

\* معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ )

\*\* معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,01$ )

يظهر من الجدول (٢) أنّ جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والإستبانة ككل تراوحت بين (٠,٥١-٠,٨١) وهي معاملات ارتباط ودالة ومقبولة لأغراض تطبيق هذه الدراسة.

## ثبات أداة الدراسة

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تمّ تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (٣٠) فرداً من أعضاء هيئة التدريس تمّ اختيارهم من خارج عينة الدراسة ومن مجتمع الدراسة نفسه، حيث تمّ استخراج معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات إعادة الاختبار (Test-retest) حيث بلغ (٠,٨٨). كما تمّ تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على الأداة ككل حيث بلغ معامل الثبات (٠,٨٧)، وهذا يدل على أنّ الأداة تتمتع بدرجة من الثبات.

## تصحيح المقياس:

تكوّنت الإستبانة بصورتها النهائية من (٢٥) فقرة، حيث استخدمت الباحثة مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتمّ إعطاء موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق بشدة (١)، وذلك بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تمّ الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

- أقل من ٢,٣٣ منخفضة.

- من ٢,٣٤-٣,٦٦ متوسطة.

- من ٣,٦٧ إلى ٥,٠٠ مرتفعة.

## المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات أداة الدراسة.
- نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق في اتجاهات تبعاً للمتغيرات الشخصية، واختبار شيفيه (scheffe) للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع هذه الفروق.

## نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها، وتمّ عرض النتائج بالاعتماد على أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية؟  
للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات لكل فقرة من فقرات الأداة والأداة ككل، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول ٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة والأداة ككل (ن=٦٨٨)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	أفضل عمل امتحان قدرات للطلبة كمتطلب لدخول الجامعة	٤,٠٦	٠,٨٧	١	مرتفعة
٢	أفضل وضع اختبارات قدرات لكل تخصص ويجب على الطالب اجتيازها قبل الدخول للجامعة	٣,٧٠	٠,٩٠	٥	مرتفعة
٣	أبنى فكرة اعتماد قبول الجامعة على معايير أخرى غير امتحان شهادة الثانوية العامة	٣,٦٩	١,٠٠	٦	مرتفعة
٤	يجب عمل اختبار قدرات لتخصصات محددة فقط	٣,٧٦	١,٠٥	٢	مرتفعة
٥	أفضل وجود امتحان قدرات إلى جانب المعدل في الثانوية العامة	٣,٧١	١,٠٨	٤	مرتفعة
٦	أفضل شمول امتحان القدرات للطلبة للتخصصات (الأدبية والعملية) منها	٣,٦٣	١,١٢	٨	متوسطة
٧	أفضل عقد امتحان القدرات لجامعات الحكومية والخاصة على حد سواء	٣,٦٠	١,١٣	١٠	متوسطة
٨	أفضل التركيز باختبار القدرات على مادتي اللغة العربية والانجليزية كشرط أساسي للقبول في الكليات الإنسانية	٣,٥١	١,١٣	١٥	متوسطة
٩	أفضل التركيز باختبار القدرات على مادتي الرياضيات، والحاسوب كشرط أساسي للقبول في الكليات العلمية	٣,٥١	١,١٦	١٥	متوسطة
١٠	أرى الأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار قدرات عند طلب تحويل الطالب من تخصص إلى آخر	٣,٥٢	١,١٦	١٤	متوسطة
١١	ضرورة الاعتماد على امتحان القدرات بتحديد التخصص المناسب للطلاب بضوء نتائج الاختبار	٣,٣٩	١,١٧	٢٤	متوسطة
١٢	أشجع اعتماد اختبار القدرات كقياس مدعم للثانوية العامة لمعرفة مدى قدرة الطالب على النجاح في الدراسة الجامعة	٣,٤٩	١,١٨	١٧	متوسطة
١٣	أفضل عقد اختبار للقدرات لجميع المتقدمين لكلا الجنسين، ومن أي مصدر كانت شهادة الثانوية العامة..	٣,٤٣	١,١٦	٢٠	متوسطة
١٤	أفضل أن ينعقد اختبار القدرات لدرجة البكالوريوس فقط	٣,٤٠	١,١٦	٢١	متوسطة
١٥	أفضل اعتماد امتحان القدرات لقياس مخرجات الثانوية العامة كإمتحان مقدم من وزارة التعليم العالي	٣,٤٠	١,١٦	٢١	متوسطة
١٦	أشجع بأن يكون اختبار القدرات فرصة للمنافسة على القبول في الجامعات	٣,٤٧	١,١٣	١٨	متوسطة
١٧	أفضل اعتماد اختبار القدرات الجامعي كمكمل للاختبارات المرحلة الثانوية.	٣,٥٦	١,١٧	١١	متوسطة
١٨	أفضل أن يشمل الاختبار القدرات من النواحي (النظرية، النظرية، العملية) وحسب الكلية التي يختارها الطالب.	٣,٤٠	١,٢١	٢١	متوسطة
١٩	أفضل أن يكون اختبار القدرات فرصتين بدلاً من فرصة واحدة.	٣,٥٥	١,١٩	١٢	متوسطة
٢٠	ضرورة توفير دليل للطلاب لتدريبه على اختبار القدرات العامة بحيث يشمل أمثلة محلولة ونماذج للاختبار	٣,٦٣	١,١٥	٨	متوسطة
٢١	أفضل أن يقيس اختبار القدرات القابلية للنجاح من النواحي الأكاديمية والتطبيقية حسب الكلية التي بنوي الدراسة بها.	٣,٧٥	١,١٤	٣	مرتفعة
٢٢	أفضل عقد امتحان القدرات في بداية كل فصل دراسي ويكون شبيه بامتحان القدرات في اللغة الانجليزية والعربية الذي يتم تطبيقه الآن.	٣,٥٤	١,١٦	١٣	متوسطة
٢٣	يجب أن يقيس امتحان القدرات مدى استعداد الطالب على الدراسة في الكلية التي تم اختيار التخصص منها.	٣,٤٤	١,٢٠	١٩	متوسطة
٢٤	أفضل أن يعطى الطالب فرصة أخرى تسمح له التقدم للاختبار في كليات أخرى	٣,٣٥	١,٢٤	٢٥	متوسطة
٢٥	أفضل توحيد معايير امتحان القدرات في الكليات الأكاديمية لجميع الجامعات الأردنية لضمان العدالة بين الطلبة.	٣,٦٧	١,٢٥	٧	مرتفعة
	الأداة ككل	٣,٥٧	٠,٤١	-	متوسطة

يظهر من الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٤,٠٦-٣,٣٥)، حيث كانت أعلاها للفقرة رقم (١) والتي تنص على "أفضل عمل امتحان قدرات للطلبة كمتطلب لدخول الجامعة" بمتوسط حسابي (٤,٠٦) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "يجب عمل اختبار قدرات لتخصصات محددة فقط" بمتوسط حسابي (٣,٧٦) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "أفضل أن يكون الوقت المعطى في اختبار القدرات لكل سؤال يعادل الوقت المعطى للاختبار كاملاً" بمتوسط حسابي (٣,٧٥) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢٤) والتي تنص على "أفضل أن تكون الأسئلة على شكل اختيار من متعدد" بمتوسط حسابي (٣,٣٥) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة "اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية" ككل (٣,٥٧) وبدرجة متوسطة.

ويعزى ذلك إلى كون أعضاء الهيئة التدريسية هم الأكثر دراية بمستويات الطلبة والمشاكل التي تتعلق بمستوياتهم الأكاديمية في الجامعات. بالإضافة إلى إدراك أعضاء الهيئة التدريسية بضرورة وجود معايير لسياسة القبول الجامعي تراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، فمرحلة التعليم الجامعي تنتج أفراداً وكفاءات وخبرات للعمل في مختلف الوظائف كل متميز ومبدعاً في مجاله، ولتحقيق ذلك من الضروري أن يكون لدى الطالب ميول لبعض التخصصات وقدرات عقلية ومهارية مثل تخصصات الطب، كما تتطلب تخصصات أخرى وجود موهبة لدى الطالب مثل تخصصات الفنون والعمارة، وتتطلب تخصصات أخرى قدرات عقلية مثل تخصص الرياضيات، كما أن استخدام اختبارات القدرات كمتطلب للقبول الجامعي يؤدي إلى التخلص من الاستثناءات والتي تسمح للطلاب بدخول الجامعة وبالتالي التخصص الذي يختاره بصرف النظر عن معدله في الثانوية العامة والذي يعود سلباً على العملية التعليمية، مما يحقق مزيداً من العدالة والمساواة. ولتحقيق ذلك كان لا بد من الاتجاه نحو تطبيق معايير للقبول تعتمد على اختبارات القدرات لدى الطلبة تغطي جميع المجالات التعليمية، وهذه الاختبارات تقدم تنبأً عن تمكن الطالب من دراسة التخصص والإبداع فيه، مما ينعكس على مستوى جودة التعليم العالي.

واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الزيود (٢٠٠٠) التي أظهرت وجود رضى لدى أعضاء هيئة التدريس بنسبة متوسطة عن أسس القبول المتبعة في الأردن. واتفقت مع نتائج دراسة النجار (٢٠٠١) التي أشارت إلى أن كلا من درجات اختبار القبول ودرجات شهادة الثانوية العامة تعد أهم المتغيرات التي تتنبأ بنجاح الطالب في الجامعة بصفة عامة. كما أشارت دراسة السهلي (٢٠١٢) إلى أن اختبار القدرات متنبأ بالمعدل التراكمي الجامعي للطلاب.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) في مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تعزى للمتغيرات (الجنس، المستوى العلمي، الرتبة العلمية، الخبرة، الجامعة):

للإجابة عن هذا السؤال وتم تطبيق تحليل التباين (ANOVA) للأداة ككل للكشف عن الفروق في مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية وفيما يلي عرض النتائج:

**جدول رقم 4. نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً للمتغيرات (الجنس، المستوى العلمي، الرتبة العلمية، الخبرة، الجامعة)**

الدلالة الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠,٧٢٠	٠,١٢٨	٠,٠٢١	١	٠,٠٢١	الجنس
٠,٠١٣	٦,١٤٤	٠,٩٨٦	١	٠,٩٨٦	المستوى التعليمي
٠,٠٠٠	١٣,٠٧٩	٢,٠٩٩	٢	٤,١٩٨	الرتبة العلمية
٠,١٥٦	١,٧٤٨	٠,٢٨١	٣	٠,٨٤٢	الخبرة
٠,١٠٤	٢,٠٦٠	٠,٣٣١	٣	٠,٩٩٢	الجامعة
		٠,١٦٠	٦٧٧	١٠٨,٦٤٥	الخطأ
			٦٨٧	١١٦,٦٦٢	المجموع المصحح

يظهر من الجدول (٤) ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) على مجال الدراسة مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً للمتغيرات (الجنس، الخبرة، الجامعة) حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى اتفاق عينة الدراسة باختلاف جنسهم وخبراتهم والجامعة التي يعملون بها في مستوى اتجاهاتهم نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الزيود (٢٠٠٠) التي أظهرت عدم وجود فروق



في تصورات أعضاء هيئة التدريس لتطوير أسس القبول تعزى إلى متغير الجامعة والخبرة. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) على مجال الدراسة مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً (المستوى التعليمي)، ولصالح الفئة (ماجستير) بمتوسط حسابي (٣,٧١)، حيث بلغت قيمة (f) (٦,١٤٤) عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠١٣). وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) على مجال الدراسة مستوى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً (الرتبة العلمية)، حيث بلغت قيمة (f) (١٣,٠٧٩) عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠)، وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول ٥. نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق على متغير الرتبة العلمية اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية

الرتبة العلمية	المتوسط الحسابي	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ دكتور	مدرس
أستاذ مساعد	٣,٤٣	-	*-٣,١٧	٠,٠٦	-٠,٢٨
أستاذ مشارك	٣,٦٠	-	-	*-٣,٠١	-٠,١١
أستاذ دكتور	٣,٣٧	-	-	-	*-٠,٣٤
مدرس	٣,٧١	-	-	-	-

يظهر من الجدول (٥) وجود فروق في مجال اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات في الجامعات الحكومية الأردنية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية بين الفئتين (أستاذ مساعد) بمتوسط حسابي (٣,٤٣) والفئة (أستاذ دكتور) بمتوسط حسابي (٣,٣٧) وكانت الفروق لصالح الفئة (مدرس) بمتوسط حسابي (٣,٧١).

وربما يعزى ذلك إلى أن المدرسين من حملة شهادة الماجستير يقومون بتدريس طلبة السنة الأولى، وهم الأقرن أن يلاحظوا مستوى الطلبة وقدراتهم في التخصص وهم الأقرن أن يلاحظوا وجود مشكلة في أسس القبول، وبناءً على ملاحظتهم لضعف مستوى طلبة السنة الجامعية الأولى كانت درجة اجاباتهم نحو إيجاد سياسة قبول جديدة تعتمد على اختبار قدرات الطلبة قبل دخولهم الجامعة لحل هذه المشاكل، وضرورة إعادة النظر في أسسها، وما تحمله سياسة القبول الحالية في الأردن من استثناءات وعدم تكافؤ الفرص، والذي يساهم في زيادة العنف والقهر لدى الطلبة مما ينعكس سلباً على مستواهم الأكاديمي؛ فاستخدام اختبارات القدرات الذي يصنف الطلبة من خلالها حسب قدراتهم يوفر القبول الجامعي حسب الجدارة والكفاءة، وهذا جعلهم أكثر تأييداً لتغيير سياسة القبول الجامعي واستبدالها باختبارات القدرات.

### التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بالآتي:

- ١- ضرورة قيام مسؤولي التعليم العالي بإعادة النظر بسياسة القبول الحالية لتحقيق أعلى مستوى من مخرجات التعليم الجامعي.
- ٢- اعتماد وزارة التعليم العالي لاختبارات القدرات كمتطلب للقبول في الجامعة إلى جانب معدّل الثانوية العامة.
- ٣- اعتماد وزارة التعليم العالي لاختبار قدرات خاص بكل تخصص على الطالب اجتيازه قبل الدخول للجامعة للتعرف إلى مدى استعداد الطالب للتخصص.
- ٤- ضرورة إلغاء الاستثناءات في القبول الجامعي واستبدالها بمنح دراسة تعطي لمستحقيها وذلك لضمان تكافؤ الفرص وزيادة جودة التعليم وتحسين مخرجاته.

## المصادر والمراجع

١. جرادات، محمد (٢٠٠٣). دراسة تحليلية لسياسة القبول في التعليم الجامعي في الأردن في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للطلبة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
٢. حنا، فاضل (٢٠١٢). مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها. *مجلة جامعة دمشق*، ٢٨ (٢)، ٥٩-٩٦.
٣. الحباري، نانسي (٢٠٠١). دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
٤. النوسري، إبراهيم بن مبارك (٢٠٠٠). *الإطار المرجعي لتقويم التربوي*، الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.
٥. الزبود، ماجد (٢٠٠٠). مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية عن أسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية الرسمية وتصوراتهم لتطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.
٦. السهلي، مثل بن رشيد القباني (٢٠١٢). القدرة التنبؤية لاختبار القدرات واختبار الثانوية العامة بالمعدل الجامعي لدى طلبة الجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.
٧. السيف، أمل بنت عبد الله (٢٠٠٤). القيمة التنبؤية لمعايير القبول في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
٨. طرابلسية، شيراز (٢٠١١). *إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي*. (ط١). عمان: دار الإحصار العلمي للنشر والتوزيع.
٩. الطريحي، عبد الرحمن (١٩٩٩). *اختبار القدرات العقلية*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
١٠. عودة، أحمد (٢٠١٠). القياس والتقويم في العملية التربوية. (ط٤). اربد: دار الأمل.
١١. مرسي، محمد (٢٠٠٢). *الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه*، القاهرة: عالم الكتب.
١٢. مريزق، هشام يعقوب والفقير، فاطمة حسين (٢٠٠٨). قضايا معاصرة في التعليم العالي. (ط١). عمان: الرابطة للطباعة والنشر والتوزيع.
١٣. النجار، عبد الله (٢٠٠١). القيمة التنبؤية لمعايير القبول بجامعة الملك فيصل بالإحساء. *المجلة التربوية*. ١٥ (٥٩)، ٢١٧-٢٥٦.
١٤. وزارة التعليم العالي الأردنية (٢٠١٥). أسس القبول للطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦. الأردن: وزارة التعليم العالي الأردنية.
15. Alnahdi, G. H. (2015). Aptitude Tests and Successful College Students: The Predictive Validity of the General Aptitude Test (GAT) in Saudi Arabia. *International Education Studies*, 8(4), p1.
16. Baig, L. A., Ghouri, G. M., & Tabassum, F. (2001). Is the admission test at Institute of Business Administration a good predictor of final professional test grades?. *Pakistan Journal of Medical Sciences*, 17(3), 159-162.
17. Birch, E. R., & Miller, P. W. (2005). *The determinants of students' tertiary academic success*. Perth, Australia: Business School, University of Western Australia.
18. Massadeh, N. (2012). Policies Governing Admission to Jordanian Public Universities. *Higher Education Policy*, 25(4), 535-550.
19. Moynihan, J. (2014). *Admitting Bias: A Review of the Test-Optional Admission Policy at George Mason University* (Doctoral dissertation).
20. Newton, P. E., Whetton, C., & Benefield, P. (2001). *Aptitude testing for university entrance: a literature review*. NFER.
21. Reumer, C., & van der Wende, M. (2010). EXCELLENCE AND DIVERSITY: The Emergence of Selective Admission Policies in Dutch Higher Education-A Case Study on Amsterdam University College. *Center for Studies in Higher Education*.
22. Smith, J., & Naylor, R. A. (2001). Determinants of degree performance in UK universities: A statistical analysis of the 1993 student cohort. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 63 (1), 29-60.
23. Truell, A. D., & Woosley, S. (2008). Admission criteria and other variables as predictors of business student graduation. *College Student Journal*, 42(2), 348-457.
24. Valentim, S. (2004). *Access, equity, and attainment in higher education: Afro-Brazilians, critical race pedagogy and praxis in urban Brazil*. Unpublished doctoral dissertation, Temple University, PA.
25. Warnapala, Y., & Silva, K. (2011). Z-Score demystified: a critical analysis of the Sri Lankan university admission policy. *Journal of Case Studies in Education*, 2, 1.